مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة

المجلد (1) ـ العدد (1) ـ الدوحة 1435 هـ ـ 2014م

تصدر عن

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations Company
mashurajornal.com

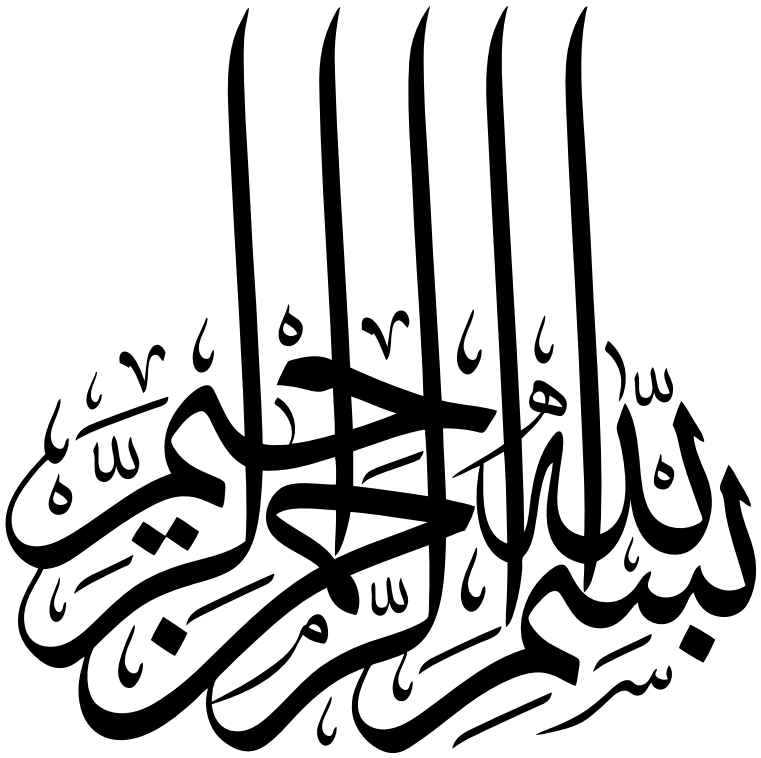
بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة بيت المشورة

مجلة محكمة دولية تعنى بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية

الجهة المصدرة

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية

دولة قطر

عن المجلة

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والصيرفة الإسلامية،وتصدر هذه المجلة مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية،كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين من وسائط النشر الورقية والالكترونية.

الرؤية

- أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة

- نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية،وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الاهداف

- إتاحة الفرصة للباحثين محلياً وعالمياً للتحكيم والنشر في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والجدة وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- تحقيق عالمية الصيرفة الإسلامية وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية و أخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية للمجلة بحيث تكون سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة الماليةالإسلامية.

العناوين للتواصل :

info@mashurajournal.com
http://www.mashurajournal.com

هيئة التحرير

رئيس التحرير
د. أسامة قيس الدريعي

مدير التحرير
د. فؤاد حميد الدليمي

فريق التحرير
محمد مصلح الدين مصعب - ماجستير
محمد نفيل محبوب - ماجستير

مبرمج
خلدون الكجك

الهيئة الاستشارية

- د. خالد إبراهيم السليطي - قطر المدير العام - الحي الثقافي (كتارا)
- أ.د.عبد الحكيم يوسف الخليفي - قطر عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر.
- أ.د. عائشة يوسف المناعي - قطر مديرة مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة كلية الدراسات الاسلامية في جامعة حمد بن خليفة.
- أ.د. عياض بن نامي السلمي - السعودية مدير مركز التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- د. العياشي الصادق فداد - الجزائر باحث بقسم الاقتصاد الإسلامي والتنمية والتعاون الاقتصادي - بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية - جدة.
- أ.د. علي محمد الصوا - الاردن عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك الأردن دبي الإسلامي.
- أ.د. نظام محمد هندي عميد كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر.
- د. خالد شمس عبدالقادر أستاذ في قسم المالية والاقتصاد بجامعة قطر - حاليا
- أ.د. صالح قادر كريم الزنكي رئيس قسم الدراسات الإسلامية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر.
- د. عصام خلف العنزي - الكويت عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت.
- د. السيد عبد اللطيف الصيفي أستاذ مشارك كلية الدراسات الاسلامية جامعة حمد بن خليفة - قطر.
- د. مراد بوضاية - الجزائر مدرس منتدب بجامعة الكويت بكليتي الشريعة والحقوق .
- د. أسامة قيس الدريعي - قطر العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة.
- أ.د. محمد نصران بن محمد - ماليزيا عميد كلية الدراسات الإسلامية - الجامعة الوطنية الماليزية.
- أ.د. عبد الودود السعودي - بروناي استاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والقانون جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية بـرونـاي.
- د. فؤاد حميد الدليمي - العراق رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق لدى بيت المشورة للا ستشارات المالية.
- د. أحمد بن عبد العزيز الشثري - السعودية استاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية إدارة الأعمال - جامعة سلمان بن عبد العزيز السعودية.
- د. وائل مصطفى حسن - مصر محاضر جامعي.
- د. إبراهيم حسن محمد جمّال - اليمن محاضر في الجامعة الوطنية .
- د. منير الدين لال محمود - موريشيوس – محاضر جامعي.

مواصفات النشر

أولا: شروط النشر العامة:

١. تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصادر الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكان بحوث أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل ، أم عروض لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص.

٢. تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قدّم للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي يفيد بذلك يرفقه الباحث في آخر صفحة بالبحث عند إرساله للمجلة.

٣. أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردَ سواء نشرت أم لم تنشر.

٤. لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير.

٥. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط ولا تعبر عن رأي المجلة.

ثانيا: شروط النشر الخاصة بالنص المقدم:

١. لا تزيد عدد صفحات البحث عن (٣٠) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصين: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق.

ثانيا: حجم الخط ونوعه:

أ. البحوث المكتوبة بالعربية يكون: خط المتن فيها: (١٦) وخط الهامش: (١٢)، ونوع الخط: (Traditional Arabic)

ب. أما البحوث المكتوبة بالحروف اللاتينية فيكون حجم الخط: (١٤) والهامش: (١٠) ونوع الخط: (Times New Roman)

٣. يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والإنجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (٣٠٠) كلمة بلغة متينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث. الجديد الذي أتى به البحث. في بداية الملخص.

٤. يُقسم البحث وينظم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظا على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي:

أ. المقدمة وتشمل: موضوع البحث، أهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة(إن وجدت)، هيكلة البحث التفصيلية.

ب. متن البحث، وينبغي أن يكون مقسما إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة.

ج . الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبا لإطالة الفقرات دون ذكر عناوين فرعية تظهر دقة الفكرة المعروضة للمعالجة.

د. الخاتمة وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات).

هـ. قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

٥. ضرور التقيد يالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها:

أ. اتسام البحث بالأصالة والجدية وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً.
ب. البُعد عن التجريح للأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي بالبحث.
ج. معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.
د. ملازمة الموضوعية والتجرد من الميول والاتجاهات الشخصية.
٦. حسن الصياغة العلمية للبحث، وهذا يعني مراعاة ما يلي:
أ. سلامة اللغة والخلو من الأخطاء اللغوية والنحوية
ب. مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية.
ج . الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد (فيراعى: ذكر البيانات الأساسية، عنوان الكتاب، الجزء والصفحة...الخ) حسب أصول المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات ذات الصلة، أما إذا خلا المرجع من بيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليه على النحو الآتي:
. بدون مكان النشر: (د. م).. بدون اسم الناشر: (د. ن).
. بدون رقم الطبعة: (د. ط).. بدون تاريخ النشر: (د. ت).
د. توضع هوامش كل صفحة أسفلها ويكون ترقيم هوامش البحث متسلسلاً من بداية البحث إلى آخره.
هـ. تثبت مصادر ومراجع البحث في فهرس يلحق بآخر البحث.
و. أما الرسومات والبيانات والجداول ونحوها فيراعى فيها ما يلي:
١. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
٢. تدرج الجداول في النّص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

ثالثا: سير البحوث:

. ترسل الأبحاث الكترونيا إلى العناوين الخاصة بموقع المجلة (info@mashurajournal.com).
. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه.
. تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل.
. تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم.
. إذ تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
. تنشر البحوث على الموقع الرسمي للمجلة حال إجازتها من قبل المحكّمين وتعتبر بحوث منشورة من حينه وتحال إلى الدور بانتظار الطبع.
. إذا تم نشر البحث: يمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

مقدمة العدد

هيئة التحرير

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ..

وبعد ،،

فبحمد الله تعالى وتوفيقه يصدر العدد الأول من «مجلة بيت المشورة» التي تعنى بنشر بحوث الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، سعياً إلى دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، ورحاباً يلتقي فيه الباحثون والدارسون لضم المكانز التي تحقق المرجعية العلمية للمستجدات العصرية في مجال الصناعة المالية الإسلامية، ولتحقق بفضل الله غاية القائمين عليها من خلال الجهود التي بذلت لبلوغ الرؤية والأهداف التي وُضِعت لها.

وهذا يدفعنا إلى أن نمضي وفق المنهج الذي رسمناه بعلم ودراية، من اختيار البحوث وفق المعايير العلمية التي تم وضعها، والحرص على ما يحقق المعالجات والحلول العملية لمسائل عصرية، ثم الدقة في المراجعة والتحكيم والمتابعة، ونُسرّ باستقبالنا جميع تنبيهات وتصويبات القراء والمهتمين الكرام، وعنايتنا بكل ما يسهم في تحقيق أهدافها العلمية وخدمة العلوم الشرعية، فنحن في مبتدأ الطريق وأول المشوار، ونعلم بأن علينا أن نبذل الجهد والعمل ليستمر عطاؤها العلمي ومداها الثقافي، إلى أن تحقق آثارها النافعة وفوائدها المرجوة بإذن الله وتوفيقه.

وفي ختام هذه الافتتاحية لا يسعنا إلا أن نشكر الباري عز وجل الذي هدانا ويسر لنا هذا العمل، كما نشكر الهيئة الاستشارية التي آمنت برسالة هذه المجلة وأهميتها، والشكر لجميع من أسهم في إعدادها وانطلاقها بعددها الأول، والله نسأل أن يوفقنا لما فيه نفع وصلاح الأمة والإنسانية جمعاء.

هيئة تحرير المجلة

استثمار خراج الوقف وصناديق الزكاة في تمويل مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة[١]

د شعيب شنوف

مدير مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات،جامعة بومرداس

(سلّم البحث للنشر في ١٦ / ٨/ ٢٠١٤م ، واعتمد للنشر في ١/٩ / ٢٠١٤م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى ابراز دور الوقف وصناديق الزكاة في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وماذا من خلال طرح جملة من التساؤلات أهمها ماذا يمكن أن نعمل بأموال الوقف وصناديق الزكاة؟ وكيف يمكن استغلال وتوجيه هذه الأموال؟ وللاجابة على الإشكالية تم استعمال المنهج الوصف التحليلي،وتكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الاستثمار الاجتماعي من خلال أموال الوقف،وتم معالجة الموضوع بغية تحقيق الحركية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للوقف،وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات أهمها ضرورة استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة في تقليص البطالة والقضاء على الفقر في المجتمع.

الكلمات الدالة: الوقف،الزكاة،الاستثمار،المشاريع، التنمية،المؤسسة.

(١) المشروع يبدأ بالأسر التي تدخل ضمن الأصناف الثمانية التي تستحق الزكاة.

Abstract:

Waqf is one of the most important institutions in the Islamic religion. Waqf has many dimensions, religious, social, economic, cultural and humanitarian. This research aims to study the role of the institution of waqf in PME,
The role of this paper is to show the role of Waqf and zakat's funds in the financing of small and middle projects. The problematic of the study is what can we do with the Waqf and zakat's funds? How to use and oriented it to investment projects. We used the descriptive and analysis methodology. The importance of this study results in the importance of social investment through Waqf and Zakat funds. We treated this problem for the aim of dynamic economy realization. At the end of this study we came to a number of results such as the needs to invest Wakf and Zakat's funds in different projects to reduce the employment and fighting misery.

Key words: Waqf, Zakat's funds, investment, projects. Development, company

مقدمة

كانت ولازالت المجتمعات تسعى إلى تحقيق النمو والتنمية من أجل الحصول على مستويات مرغوب فيها من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة تلك المجتمعات المصنفة ضمن الدول الناشئة،وفي هذا الإطار وقع جدل حاد حول المفاهيم الحديثة لرأس المال،العمل، الاستثمار والتنمية وكيف يمكن تعويض الاستثمار المالي بالإرادة الحضارية و الامكان الحضاري مثل الارادة التي فرضت الزكاة على الأغنياء ومنحها للفقراء،وازداد النقاش حدة حول الكيفية المثلى لاستغلال أموال الزكاة،هل يتم توزيعها على مستحقها أم يتم توظيفها أو استثمارها، أو تقديمها في شكل قروض حسنة

وما يلاحظ بالنسبة للبلدان الاسلامية في محاولاتها التنموية،التي حاولت تقليد الأفكار دون الوسائل وسارعت إلى توفير رؤوس الأموال من الخارج أنها لم تصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها، وهذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي كوسيلة في عملية التنمية وإهمال علماء الاقتصاد لمدلول المعادلة الاجتماعي والتراكيب الذهنية،متجاهلين في ذلك بأن الأفكار ليست من طبيعتها الحياد وقد دلت دراسات تجريبية أجريت في بعض الدول على أنه لحل أي معادلة اقتصادية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ومنذ البداية مدلول المعادلة الاجتماعية،ففي الوقت الذي كان يعتبر فيه مفهوم الاقتصادي عند محور الصناعة ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها،ظل عندنا على عكس من ذلك،فلم نضع نظرية اقتصادية خاصة وباتت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي عندنا مقلدة للأفكار و تقف موقف اختيار وتفضيل بين مادية ماركس وليبرالية آدم سميث ليبقى التخلف مستمرا بل متزايدا في بعض البلدان.ولو تدبر الأهل الاختصاص في النشاط الاقتصادي لوجدوا أنه ليس بناء مصانع وتشييد بنوك فحسب،بل قبل ذلك تشييد الإنسان وبناء سلوكه الجديد.

المبحث الأول : الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

أولا: حكمة الجماهير في إصلاح الاقتصاد: يرى بعض الخبراء ان مشاركة الجماهير في صنع القرار الاقتصادي هي طريق أي تقدم،ومع ذلك يجب معرفة متى يكون رأي العامة من غير المختصين أكثر صوابا ودقة من رأي الخبراء والجواب العلمي على هذا السؤال هو في أغلب الحالات إلا ما ندر منها، ولذلك فإن الاستخفاف برأي الناس، والتقليل من شأنه عندنا،وخصوصا تلك المجموعات من الناس ممن يعتقدون أنهم من عباقرة العقول أو من النخبة الذكية و المثقفة في الميدان الاقتصادي والتي وقفت موقف اختيار وتفضيل بين مادية ماركس وليبرالية أدم سميث،يكون بحد ذاته مكمن سقوطهم.

يقول روبرت لورنس[٢] عن كتاب مهم صدر في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان حكمة الجماهير[٣] The Wisdom of Crowds،أنه يؤكد بالدليل العلمي والإحصائي أن أغلب رأي الجماهير أكثر صواب ودقة من رأي الخبراء والمختصين،خصوصا إذا ما ترك الفرد ليتصرف بعفوية،وذلك وفق ضميره وبصيرته من دون تدخل وتأثير خارجي.

و يمكن القول أن أفكار الكاتب جيمس سورفايكي تلتقي مع أفكار الاقتصادي جيمس بيوكانان الفائز بجائزة نوبل عام ١٩٨٦ عن مؤلفاته في نظرية الاختيار العام (Public Choice) وعن كيفية دمج هذا الاختيار في سياق العملية السياسية،ويقول بيوكانان إنه إذا تُركت الحرية للأفراد لكي يقوموا بخياراتهم الاقتصادية في شكل تطوعي من أجل الوصول إلى منافع مشتركة بينهم،فإن اللاعبين في الحظيرة السياسية سيقومون بتأدية عملهم بالطريقة نفسها، ولكنه يؤكد أن للعمليتين الاقتصادية والسياسية قواعد نظامية لا بد للجميع من احترامها.[٤]

وإذا لم تقم الحكومات بفهم آلية التفاعل مع الناس في حكمتهم وحرية الاختيار الطوعي لهم،فإنها تكسر تلك القواعد وتسمح لفوضى السوق في السيطرة على الفعل الاقتصادي،والنتيجة المؤكدة ستكون حتما خسارة فادحة في الاقتصاد،إن مفاهيم الحكم الراشد،هي القواعد المطلوب توافرها لضمان استمرار آلية صنع القرار على أفضل وجه ممكن،ومن دون تشنج أو تسلط[٥]

١. مشكلة الدراسة:The problem of the study: يمكن طرح السؤال التالي،كإشكالية لهذه الورقة: صناديق الوقف والزكاة ما العمل؟ هل يوجه إلى الاستهلاك أم للاستثمار؟ و أي استثمار؟ وماهي الأولويات داخل كل قطاع؟ ماذا نعمل بأموال الوقف والزكاة؟ هل بإمكاننا إنشاء مؤسسة مصغرة لكل أسرة الأسر التي تدخل في اطار الأصناف التي لها حق الزكاة؟ ماهي أنوع المؤسسات التي يمكن خلقها؟ و ماهي مجالات الاستثمار الممكنة؟ و لماذا المشروعات الصغيرة و المتوسطة ؟كيف يتم قياس مقدار زكاة المال وبيان توزيعها على مصارفها المختلفة والإفصاح عن ذلك طبقا لمحاسبة الزكاة ؟

---

(٢)أستاذ علم الاقتصاد بجامعة هارفارد وأحد أعضاء اللجنة الاقتصادية للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون

(٣) James Surowiecki, The Wisdom of Crowds is a book, originally published, USA (3),2004

(٤) Buchanan James, the Creation of Public Choice Theory, Economic Insights, Dallas ,8.Vol,1977 ,n° .

(٥) http://www.startimes.com/?t=9147550 مقال بعنوان: لإصلاح الاقتصاد استشر الجماهير لا النخبة، خالد محمد شاهين

٢ـ فرضية الدراسة Hypothese: **بعد التجميع التمهيدي للمعلومات التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع،قمنا بصياغة فرضية محددة نعتبرها الأكثر احتمالا للإجابة عن الأسئلة المطروحة.**

ـ استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة لتحقيق الحركية الاقتصادية و التي ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد،بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين.

٣ـ أهمية وأهداف الدراسة: Importance and objectives of the study: **تكمن أهمية البحث في أهمية الاستثمار الاجتماعي والدور الذي يمكن أن يساهم به من خلال استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة، ودور العنصر البشري وجوانبه النفسية والفكرية في المنظومة الاقتصادية وإبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية.كما نهدف الى تحقيق بعض أهداف المؤتمر وهي كيفية توظيف خراج الأوقاف في مجالات جديدة وغير تقليدية تهم شرائح كبيرة من أبناء المجتمع الجزائري كالتعليم والصحة وغيرها من الأعمال النفعية غير التقليدية ما يجعل الاستفادة منها أكثر جدوى وفي اطار الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الاستفادة من فقه الزكاة في إدارة الوقف وتأثير ذلك على تنمية ناتج الأوقاف.**

٤ـ منهج وأدوات الدراسة Methodology of the study **لمعالجة موضوع البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة،نستخدم المناهج المتخذة في البحوث الاقتصادية بصفة عامة،بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي،التحليلي، والملاحظة باعتبارها مادة خام سواء لإثبات أو نفي الفرضية التي قدمناها سابقا.كما قمنا بمسح مكتبي للعديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع بشكل أو بآخر.**

٥ـ الدراسات السابقة: حسب علم الباحث تم تناول العديد من الدراسات في هذا الميدان، يمكن ذكرها بعضها:دراسة أسامة عبد المجيد العاني، دور الوقف في تمويل المشاريع الصغيرة، الجامعة الاسلامية،بغداد،العراق.دراسة عبد اللطيف الصريخ،دور الوقف الاسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، رسالة ماجستير،الأمانة العامة للأوقاف،الكويت. دراسة أحمد بن عبد العزيز الحداد، دور الوقف في العملية التنموية وعلاقته بمؤسسات النفع العام، دائرة الأوقاف والشؤون الاسلامية بدبي،الامارات العربية المتحدة.دراسة حسين عبد المطلب الأسرج، دور الصناديق الوقفية في التنمية، وزارة التجارة والصناعة المصرية.القاهرة،مصر.دراسة رحيم حسين و زنكري ميلود،التمويل الريفي الأصغر أيّ دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي؟مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر.دراسة منصور سليم هاني،الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية. المؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية،الصيغ التمويلية والروى المستقبلية.

٦ـ اطار و حدود الدراسة: لا نتناول من خلال هذه الدراسة الجوانب الفقهية والاصطلاحية لخراج الوقف والزكاة، لأنها أمور مفصول فيها من طرف الفقهاء وأهل الاختصاص. لكن نحاول الاشارة الى أنه من الثابت بعد كل دراسة وبحث أن مشكلة تعاملنا مع صيغ التمويل الإسلامي ليست مشكلة معلومات ناقصة،فقد تراكم كم ضخم من المعلومات والدراسات من خلال المتلتقيات،المؤتمرات،الندوات والأيام الدراسية في مختلف جامعات البلدان الواقعة على محور طنجاجاكرتا،ولا هي مشكلة تنبؤات مستقبلية،إن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية توظيف حصيلة المعلومات المتراكمة والدراسات المستقبلية،من أجل التوصل إلى مخططات بعيدة المدى،ولخدمة سياسات التنمية وتحقيق الحركية

الاقتصادية المطلوبة. فالمقصود هو الخروج بقضية الاقتصاد الاسلامي ومستقبل التعامل معه،من فلك الاختصاص والاختصاصيين والنزول بالقضية لصانعي القرارات الاقتصادية والسياسية.

المبحث الثاني: مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة .. تحت غطاء اقتصاد السوق الاجتماعي

أولا- المؤسسات الصغيرة والقطاع الخاص: يمكن القول أن القطاع الخاص من خلال هذا المشروع هو في حاجة إلى أسواق ذات حجم مناسب لتطوير قدراته التنافسية وتعزيز مكانته في الأسواق الوطنية و الدولية وهو ما يحتّم مواصلة العمل لرفع العراقيل التي تحول دون تطوير المؤسسات الخاصّة،وذلك بتوفير البنية الأساسية من وسائل اتصال متعددة الوسائط وتكنولوجيات حديثة وإدخال أكثر مرونة على الاجراءات الإدارية،والتوجه قدر الإمكان نحو اعتبار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن المشروعات الاستراتيجية التي تنشط داخلها[٦]

ضرورة وضع إستراتيجية وطنية متفق عليها ما بين القائمين على صناديق الزكاة والقطاع الخاص، لتحديد أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم انشاؤها من خلال هذا المشروع،وذلك في إطار تكاملي مع مدخلات واتجاهات النمو في القطاعات الإنتاجية الأخرى للبلاد مثل قطاع الخدمات وقطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية وبرامج تطوير البنى الأساسية وغيرها لتعظيم الاستفادة من المشروع،كما يتوجب تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص وتنمية قدراتها وإعطاؤها ما يكفي من الدعم التي تستطيع من خلالها بلورة وتوجيه الدور القيادي المنشود للقطاع الخاص في عملية التنمية عموما و انجاح المشروع خصوصا[٧]

١ـأهمية المؤسسات الصغيرة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجما لا يستهان به في اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة على السواء كما أنها كانت طريق النمو في معظم الدول المتقدمة الآن سواء في أمريكا أو اليابان أو حتى في بلدان إيطاليا أو المكسيك،وإن كانت التجربة في هذه البلدان مختلفة من حيث التطبيق عن تجربة البلدان النامية،ففي البلدان المتقدمة تلقى هذه المشروعات الدعم وسهولة الإجراءات من قبل الحكومات كما تجد الدعم أيضا من الصناعات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات،مما أوجد نوعا من التكامل الرأسي أو الأفقي بين هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ولكن تجربة الدول الناشئ تعاني من مجموعة من المعوقات والتي يأتي على رأسها التمويل والتدريب والتسويق وقد حظيت المؤسسات الصغيرة باهتمام البحوث والدراسات وكانت أحد أهم العلاجات المطروحة لعلاج مشكلتي الفقر والبطالة في معظم البلدان الناشئ. [٨]

٢ـلماذا المؤسسات الصغيرة: تلعب المؤسسات الصغيرة دورا مهما ورئيسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواءا المتقدمة

(٦) الندوة الإقليمي حول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي،توفيق بكار،،تونس، يومي ٢٨ـ٢٩ نوفمبر٢٠٠٧،

(٧)دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية،سعيد بانعيمون،،لعدد ١٢٣٢، ٢٤ نوفمبرتشرين الثاني ٢٠٠٥، الموضوع،محور الاقتصاد ص ٢٥ 23471=26sep.net/newsweekarticle.php?sid.http://www

(٨)دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية،عبد العزيز مخيمر،،الناشر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة،٢٠٠٠

أو الناشئة، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها،فعلى سبيل المثال الهند تعد الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية وقد أولتها الدولة دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلل للحكومة، وفيما يلي أهم المنافع للمؤسسات الصغيرة:

- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال،فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي. توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة،تعظيم الاستفادة من الخامات المحلية المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن.استخدام التكنولوجية،المساهمة في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواءا بالمواد الأولية أو الاحتياطية،نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.

٣ـ مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة القابلية للتطبيق: تركز هذه الدراسة على انشاء مؤسسات مصغرة للأسر التي تدخل ضمن الأصناف الثمانية للزكاة وبعدها يمكن تعميمها الى أصناف أخرى مع ادخال صيغ تمويل أخرى أيضا.على اعتبار أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحظى في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم،وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر،وتؤكد تجارب العديد من الدول،مثل اليابان والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوربية والآسيوية أن دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،قد حقق نقلة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بهذه الدول،فالصناعات الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو تقنيات معقدة،مما يجعل تخصصها في مجال محدد والسيطرة عليه أمر في متناول وضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية[٩].

لاشك في أن دعم وتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية عموما و في الجزائر خصوصا وإنجاز هذه المشروعات لأهدافها الرئيسية في مجال التوظيف واستيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة بمستوياتها المختلفة،والحد من ظاهرتي البطالة والفقر في المجتمع والحد من مشكلة الشباب الهارب من الوطن،أمر يتطلب التعرف على واقع هذه المؤسسات الصغيرة من حيث الأدوار التي تؤديها والتحديات التي تواجهها والدروس المستفادة من ممارستها والتجارب الناجحة.[١٠]

من هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض الجوانب النظرية والتطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ومدى مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة،مع الاستفادة من الدروس المستوحاة من تجارب الدول الأخرى ذات الصلة والقابلة للتطبيق،وذلك من خلال استغلال

(٩) الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة،شعيب شنوف،،دراسات اقتصادية،جامعة الأغواط، الجزائر جانفي ٢٠١٣،العدد ١٩، ص:١١٢

(١٠) دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية،عبد العزيز مخيمر ،مرجع سابق

أموال الوقف وصناديق الزكاة في عملية تمويل المشروع.

٤ـ الجديد في المشروع: يتميز هذا المشروع عن كثير من المحاولات الأخرى، وذلك لإنجاح المشروعات الصغيرة بالتمويل عن طريق أموال الوقف وصناديق الزكاة،من خلال جعل الأفراد مساهمين وشركاء في تلك المشروعات بدلا من أجراء.

٥ـ أبعاد وخلفية المشروع: استغلال أموال الوقف والزكاة الهدف العام لمشروع هو تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يتعلق بالقطاعات القاعدية وذلك باستغلال الوفرة المالية من خلال أموال الوقف والزكاة في ظل البيئة التنافسية السائدة حاليا في الأسواق العالمية،فان السياسات الجديدة للتنمية تتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية البيئة وتعتمد البعد البيئي كمحفز لزيادة الكفاءة والتنافسية.يدعو هذا المشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى إعادة توجيه عملية الإنتاج المنتجات والخدمات نحو أطر عمل جديدة أثبتت نجاحها لضمان فعالية عالية،الجودة،النظافة والأمان في إطار حماية البيئة عن طريق مراعاة معايير معينة و التي تقلص الضرر البيئي من ناحية و ترفع كفاءة الإنتاج من ناحية ثانية.إن الوصول إلى المعلومات العالمية،المعرفة، التكنولوجيا و الخبرة اللازمة يعد في أيامنا عنصرا أساسيا للتوسيع السريع لمجتمع المعلومات اعتمادا على التطبيق الناجح لحلول تكنولوجيا المعلومات.[١١].

ثانيا: مجالات النشاط الممكنة:الاستثمار الاجتماعي،الاستثمار الفلاحي،الاستثمار السياحي، الاستثمار الصناعي وترقية الحرف والصناعات التقليدية، وتنمية قطاع الخدمات مثل تطوير قطاع النقل،انشاء مؤسسات تلبي حاجيات المرأة حتى تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني.[١٢]

١. الاستثمار الاجتماعي: ضرورة تأهيل الأفراد في إدارة المشاريع

لا يمكن القيام بمنح أموال الوقف و توزيع الزكاة دون القيام بمعملية انشاء مؤسسات مختصة في الاستثمار في البشر وتطوير الموارد البشرية من خلال الاستثمار الاجتماعي الذي تقوم به الدولة في المرحلة الأولى،بحيث يتم إجراء تربصات دورية حول كيفية إنشاء وإدارة المؤسسات من الناحية القانونية والمالية في مختلف القطاعات،بحيث سيكون المشارك قادراً على تقييم المخاطر المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التحليل الكمي و النوعي للمعلومات المتوفرة حول هذه المؤسسات،استهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يتناسب مع استراتيجيات السوق،التعرف على الاحتياجات المالية لهده المؤسسات؛تطبيق المفاهيم الرئيسة لتحليل مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،خاصة دراسة التدفقات النقدية و تحليل الميزانيات؛ التعرف على المشاريع القابلة للاستمرار وذات الجدوى الاقتصادية المتميزة.ودراسة ومعرفة الجوانب التطبيقية لمحاسبة الزكاة.

اكتساب مهارة الاستطلاع و التبوء بالمشاكل المتوقعة و محاولة وضع الحلول المسبقة لها.هذا يعني بأن اهتمامنا يجب أن يكون متركزاً على الإنسان المواطن أولاً،وعلى مصالح المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ثانياً،ومساهمة جميع الطبقات والقطاعات في معالجة البطالة وتنمية البلاد ثالثاً.

---

(١١) دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق ثلاثية: الاكتفاء الذاتيالأمن الغذائيتقليص الواردات تنمية الصادرات،شعيب شنوف،جامعة البرج،الجزائر،ديسمبر ٢٠١٣، ص:٥

(١٢) عمل بعنوان: تعبئة الموارد الطبيعية المتاحة و استغلال الوفرة المالية لتحقيق التنمية المستدامة،شعيب شنوف، ورقة،مقدمة في المؤتمر العلمي الثامن للبيئة في موضوع: الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة بكلية العلوم،جامعة الزقازيق،مصر، ٢٦ يونيو ٢٠١٣،ص:١٩

كما يجب العمل على جعل الوقف و صناديق الزكاة الطريق الى الاستثمار الاجتماعي، وذلك من خلال تطوير العنصر البشري و تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم و التكوين عن طريق انشاء مؤسسات الاستثمار الاجتماعي من خلال التمويل عن طريق أموال الوقف وصناديق الزكاة، فيمكن أن تتم عن طريق الارتقاء بأساليب التعليم و التعلم، وتحويل العلم إلى معرفة تنظيمية تستخدم في التخطيط وتنمية الرقابة الذاتية وتعميق الشعور بالمسؤولية،والعمل على تعزيز الفكر التنظيمي والتخطيطي بالإضافة إلى تعبئة الطاقات الاجتماعية والاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة و الوقت،واليوم تتمثل المهمة الأساسية لبناء عملية التنمية في تثمين عوامل الإنتاج سواء تعلق الأمربتثمين رأس المال في المؤسسات نظرا لأهميتها ووزنها أو عوامل الإنتاج الأخرى وتجنيد أكبر لعنصر العمل. كما ينبغي الاستثمار في الموارد البشرية وذلك عن طريق انشاء مخابر بحث تهتم بالقطاعات الاقتصادية وربط البحوث الجامعية بمتطلبات التنمية، واعادة صياغة البرامج الجامعية على أساس احتياجات المؤسسات ومتطلبات المجتمع.

٢. **الاستثمار الفلاحي:** الدولة تمنح الاعتمادات و تقوم بدور الرقابة و الإشراف و تشمل مختلف الأعمال الزراعية انطلاقا من القيام بدراسة و مسح لهذا القطاع من أجل تحديد الأولويات وفقا إستراتيجية وطنية مدروسة و تبعا لاحتياجات السوق الوطنية و المتطلبات الدولية في ظل قواعد المنظمة العالمية للتجارة،إعطاء ومنح الشباب أراضي زراعية لحل مشكلة البطالة وتحقيق الهدف المطلوب،فهو مشروع مهم لكنه يحتاج من الحكومة الاهتمام ومعالجة المشكلات التي قد تعترض المشروع وحل مشاكل تمويل عملية الإنتاج خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات ومكونات الإنتاج الزراعي ومواجهة عقبة التسويق.

كما يجب توظيف خراج الوقف وصناديق الزكاة في تنمية القطاع الفلاحي ووضع رؤى مستقبلية، على اعتبار ان الاستثمار الفلاحي له أهمية بالغة في دعم الاقتصاد الزراعي وإنشاء أي مشروع زراعي يتطلب دراسة جدواه الاقتصادية والاجتماعية لذلك فان الرؤي لمستقبلية للاستثمار الفلاحي تكمن في إيجاد الحلول المناسبة التي تتضمن تفعيل السياسات في مجال التعاون بين المؤسسات و انجاح المشروع وذلك من خلال:

ـ تفعيل قوانين الاستثمار مع إيجاد شفافية أكثر في تطبيقه وإدخال طرق جديدة لمنح المشروعات الزراعية عن طريق الائتمان أو المشاركة،تسهيل الإجراءات للمستثمرين من قبل الجهات الرسمية المطبقة للامتيازات الممنوحة من قبل الحكومات للشركات حتى تتم استفادة المستثمر من تلك الامتيازات.

ـ إزالة المعوقات التشريعية والتنفيذية والإدارية أمام المستثمرين،تقوية جهاز المتابعة الميدانية وتوفير الاطارات المؤهلة والإمكانات بجهاز المتابعة لتفعيل عملية متابعة الاستثمارات مع توفير وسائل الحركة والاتصال للإدارات الاستثمارية بالوزارات والولايات لسهولة المتابعة،والعمل على الترويج للاستثمار في مجال مشروعات الري والموارد المائية.

كما يمكن الاستثمار في مجال الزراعة المائية من خلال القيام بنشاط استغلال مساحات مائية صالحة للزراعة المائية بالسواحل أو اليابسة بهدف تربية وإنتاج أنواع مختلفة من الأحياء المائية التي تتميز بنمو سريع ولها قيمة اقتصادية عالية ومردود اقتصادي واستثماري.لقد أصبحت تربية الأحياء المائية

ضرورة اقتصادية بتزايد الطلب على الموارد الغذائية، وذلك لتزايد عدد السكان المستمر. بحيث يمثل هذا النشاط حوالي ٣٠٪ من إجمالي المنتوج العالمي الذي يقدر بحوالي ٢٠٠ مليون طن سنويا وتتقدم الصين واليابان قائمة الدول المنتجة وأصبح الاستزراع السمكي منذ سنين فرضية بعد استغلال وازدادت البحر في حدود ٩٠ طن سنويا وعلى عكس ذلك تطور الاستزراع المائي بكل أنواعه وقفز الإنتاج العالمي للمزارع المائية إلى ٤٠ مليون طن في السنوات الأخيرة، كما أصبح يمثل حوالي ٣٥٪ من الإنتاج العالمي البحري) ناصر خليفة الكبير،٢٠٠٩.

وقد تركز الإنتاج في آسيا بنسبة ٨٥٪ من الإنتاج العالمي وفي أوروبا بنسبة ٨ ٪ وفي القارة الأفريقية بنسبة ٥٪ أما عن إنتاج بلدان البحر المتوسط فقد وصل إلى حوالي ٩٥٠ ألف طن سنويا والبلدان العربية ما يزال إنتاجها من الاستزراع السمكي ضئيلاً جداً لا يتعدى ١٠٠ ألف طن سنويا بالمقارنة بالمنتج العالمي من الاستزراع السمكي.ولضمان نجاح الاستثمار في مجال الزراعة المائية يجب توفير العوامل الأساسية وهي على النحو التالي:[١٣]

اختيار المواقع المناسبة لإقامة مشاريع الزراعة المائية.تشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمار في مشاريع الزراعة المائية.تدريب العناصر العربية في مجال الزراعة المائية لمواكبة متطلبات التقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال وتطويعها للظروف المحلية.العمل على إجراء البحوث والدراسات التطبيقية وذلك بدعم مركز بحوث الأحياء البحرية في إجراء التجارب على أنواع جديدة ذات أهمية اقتصادية وتجارية في إطار التنوع في الزراعة المائية لمواكبة التطورات التي توجه السوق في هذا النشاط الاقتصادي.

٣. **الاستثمار الصناعي**: ضرورة العمل على استغلال واستعمال الوقف في الاستثمار في الصناعات الخفيفة مثل الصناعات التقليدية و الحرف، وذلك لتنمية وإنعاش الصادرات الصناعية،بحيث تعتبر تنمية الصادرات غير البترولية هى أفضل وسيلة لدفع النمو الاقتصادى ونمو التشغيل،وذلك سوف بتحديد أهم قطاعات الصادرات الصناعية وفقا لمعايير معينة مثل ما يتمتع به القطاع من روابط خلفية أمامية ومكانة المنتج في حلقات الإنتاج العالمى،وتكلفة الوحدة من العمل،ومرونة العمالة،وعلى أساس هذه المعايير،كما يمكن الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[١٤]

ومع التحول الاقتصادي ينبغي ان تسعي الجزائر لإتباع سياسة خاصة لتشجيع ودعم القدرات الصناعية لتحقيق إنتاجية أعلى بأفضل مواصفات قياسية،وزيادة القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات الصناعية من خلال الاستمرار في تطوير المنتجات الصناعية والارتقاء بجودة المنتج الصناعي مع خفض تكاليف الإنتاج ودعم نظم الجودة وتطوير المواصفات والقياسات والمعايرة وفقا للمفاهيم والنظم العالمية. ودعم وتطوير المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وإتاحة المعلومات والمساعدات الفنية والتسويقية بأسلوب علمي منظم،والعمل علي تعميق التصنيع المحلي للمعدات الإستثمارية وتحديث قواعد المعلومات التي تخدم هذه العملية وتطوير الأجهزة القائمة بالتصميم الهندسي وربطها بمراكز البحث والتطوير،وكذلك تشجيع تصنيع المكونات الرئيسية للمشروعات الصناعية الكبري محليا، وإعطاء الأهمية في مجال نشر الوعي لدي المواطنين واعتبار الإقبال علي السلع الوطنية واجب وطني

(١٣) دراسة حول:إمكانيات الاستثمار في مجال الزراعة المائية في ليبيا،ناصر خليفة الكبير،٢٠٠٩ 1735=http://www.alefah.com/showthread.php?t

(١٤)الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة،شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره،جانفي٢٠١٣،ص:١١٩

لمساعدة الصناعة والصناع القرار.[١٥]

كما يجب أن تلعب الدولة دور في منح الاعتمادات و بدور الرقابة و الإشراف و تشمل استخدام المواد الأولية المتاحة المتوفرة،الحرف الصناعات التحويلية،أما فيما يتعلق ببرامج المشروعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الأسر المنتجة فإنها مشروعات واعدة،وان كانت قد تعاني من مشكل عدم القدرة علي تسويق منتجاتها الذي يجب أن يتم من خلال المؤسسات الخدمية التي انشئت لهذا الغرض حتى يكون هناك تكامل بين كل القطاعات و هذا لنجحا مشروع مؤسسة لكل أسرة.

٤. الاستثمار في القطاع السياحي: العمل على توظيف الوقف في الاستثما رالسياحي و تطوير الخدمات السياحية والمنتوج السياحي،نظراً لأهمية قطاع السياحة في اقتصاديات الدول وإدراكاً لذلك يجب أن يحظى هذا القطاع بمزيداً من العناية والاهتمام باعتباره أحد روافد التنمية الاقتصادية بما يدره من دخل من العملات الصعبة للبلدان المستقبلة للسياح، وتشغيله لقطاع كبير من العمالة وكوسيلة لتعريف البلد لدى البلدان الأخرى.

إن مقومات القطاع السياح تعطي للجزائر فرصةً كبيرةً لتكون أحد البلدان الرئيسية في الصناعة السياحية بالمنطقة، ولكن ذلك يظل مرهوناً بتدفق الاستثمارات الكبيرة لهذا القطاع وإقامة مقومات صناعة سياحية تكون أحد المصادر الرئيسية للدخل وأداة من أدوات تحقيق التنمية المتوازنة وتدعيم أسس التكامل الاقتصادي بين مناطق البلاد المختلفة، وللسياحة دورٌ أساسيٌ في إنعاش الاقتصاد الجزائري وهي الأداة لتحقيق التنمية المتوازنة ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد كالتضخم والبطالة.

٥. استغلال الوقف في تطوير قطاع الخدمات النقل،الرعاية الصحية: ان إمكانات القطاعات الخدمية التى تعد قاطرات لنمو التشغيل مثل قطاع النقل و الرعاية الصحية والإسكان والتشييد.يمكن توظيفها في عملية التنمية وذلك من خلال التركيز على الخدمات التي يمكن ان تراعي احتياجات الطبقات الفقيرة و حتى المتواسطة،وتوظيف ذلك في الرعاية الصحية للأمراض المزمنة وغيرها من المشاكل والظواهر الاجتماعية الموجودة في المجتمعات العربية عموما وفي الجزائر خصوصا.

كما يمكن الاستفادة من الكيفية المثلى لتوظيف واستثمار أموال الوقف وذلك باستغلال العديد من الدراسات و الأبحاث في هذا المجال [١٦]

أ-ضرورة توظيف اقتصاد المعرفة في تنمية مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة،فعندما نتحدث عن ثورة المعلومات إنما نقصد شيء أكثر من كل المفاهيم التي كنا نعرفها حول الثورة ومفهومها بحيث هنا نشير إلى تغيير وانقطاع كيفي في التكنولوجيا وهو المترتب عن ثورة المعلومات والاتصالات،فالعالم اليوم دخل مرحلة جديدة تتطلب الكفاءة البشرية من أجل الاستفادة من فرص الاندماج المتاحة فيما يسمى باقتصاد المعرفة،فالآلات الجديدة مثلا لم تعد تحل محل الإنسان بل أصبحت على العكس تقوم بدور

(١٥) دراسة حول،نحو استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية،شفيق الأشقر،المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر،سبتمبر٢٠٠٦

(١٦)لمزيد من التفصيل أنظر :

ـ دور الوقف الاسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية،عبد اللطيف الصريخ،رسالة ماجستير،الامانة العامة للأوقاف،الكويت،٢٠٠٤

ـ الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية،منصور سليم هاني، المؤتمر الثاني للأوقاف،الصيغ التمويلة والروى المستقبلية،المملكة العربية السعودية،٢٠٠٦

عقله وذكاءه، ففي مجال الإنتاج نجد تحويل المادة إلى أشكال اكثر نفعا للإنسان ولكن الإنتاج يتطلب فوق ذلك معلومات مثل خصائص المادة، تصميم تصور الآلات،وظروف السوق كل هذا هو في الحقيقة تعامل مع المعلومات ولذلك فان عملية الإنتاج تتطلب عنصر الطاقة او المادة من جهة وعنصر المعلومات ولكن المشكل الذي يطرح في الاقتصاد الحديث إنما هو تحديد مركز الصادرة فالجديد هو بروز أهمية المعلومات في صورة الإنتاج الحديث وتراجع أهمية الطاقة (المادة) بعض الشيء.

ب. ضرورة استغلال الوقف في تفعيل مزايا التجارة الإلكترونية : شهدت التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة نمواً انفجارياً ويؤكد المحللون الاقتصاديون أنها أصبحت مفتاح التطور الصناعي، والمحور الأساسي للتطور الاقتصادي على المستويين الدولي والوطني.ويمتد نشاط التجارة الإلكترونية إلى المجالات الآتية :[١٧]

ـ خدمات ربط أو دخول الإنترنت،التسليم أو التزويد التقني للخدمات،استخدام الإنترنت كأداة لتوزيع الخدمات وتوزيع البضائع المسلمة بطريقة غير تقنية، العمل على تحديث التشريعات القانونية بحيث تتلاءم مع التوجهات الحديثة للتجارة الإلكترونية واستيعاب كل الجوانب والإشكالات الناتجة عن تحول المعلومات والخدمات إلى سلعة بما في ذلك اعتماد التوقيع الإلكتروني رسمياً.دعم وتطوير التعاون بين المؤسسات في مجال إقامة مشاريع صناعية تكنولوجية متقدمة.

ثالثا: كيفية اختيار المشاريع الاستثمارية: ينبغي ترتيبها حسب إستراتيجية وطنية مدروسة ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مايلي:التوزيع الجغرافي،تشمل جميع القطاعات المختلفة بهدف تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي أولا ثم التصدير،والدولة هي التي تحدد الأولويات و الطريقة المثلى للتمويل.

١. الفرضيات والأهداف:الاستخدام الأمثل لأموال الوقف وصناديق أموال الزكاة وذلك بالتوجه نحو الاستثمار وليس الاستهلاك،كما يمكن استغلال الوفرة المالية الحالية،خلق اقتصاد بديل للمحروقات وبناء نواة معلوماتية متوسطية تدعم الشركات المتوسطة والصغيرة في إدارة أعمالها البيئية،و دعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحسين قدرتها على المنافسة عن طريق تبني الممارسات والسياسات البيئية المعروفة باستعمال المعلومات التكنولوجية مطورة حديثا و ذلك عبر الانترنت.

تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، والتقليل من الواردات وتنمية الصادرات خارج المحروقات، والقضاء على البطالة بحيث كل مؤسسة بها عد معتبر من أرباب العمل والعمال. ومحاربة الفقر.دعم الانتاج الوطني بغية تقليص فاتورة الواردات و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

٢. الشكل القانوني ينبغي إعداد نموذج موحد لكل شكل من الأشكال المتجانسة من المؤسسات من حيث الشكل القانوني و ما يرفقها من الإجراءات التي تضبط الممارسات بحيث يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها مثل الصفة القانونية،طبيعة النشاط القطاع الحجم رأس المال. وتحديد الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة مرحلة التأسيس التشغيل والاستثمار.

(١٧) دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي،بشار عباس،،ص ص :٦ـ٣٧ doc.https://www.abhatoo.net.ma/IMG/doc/tec3

٣. الضرائب ينبغي فرض واقتطاع ضريبة وحيدة وهي نسبة ٢,٥ بالمائة.

رابعا: تمويل مشروع مؤسسة مصغرة لكل أسرة:

يلعب الوقف دورا مهما في الاقتصاد الوطني ليس في الوطن العربي فقط بل في العديد من دول العالم،وفي بلدان محور طنجاـجاكرتا توجد العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال خاصة أنه قديم ومعروف في والبلدان الإسلامية منذ زمن طويل،لذلك يولى المهتمون أهمية كبيرة لبحث تطوير وتنمية الأوقاف، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال القيام بالمشروعات ذات البعد الاجتماعي وذلك من خلال الأبحاث التي تدور حول الاستثمار الأمثل لخراج الوقف،لتطوير مردود الأوقاف وزيادة انتاجها وتوظيف هذا الانتاج بصورة أفضل لتحقيق قيمة مضافة تصب في دعم الاقتصاد الوطني.تطوير إدارة الأوقاف على ضوء التجارب العالمية الناجحة،و الدراسات العلمية.[١٨]

يمكن استغلال أموال الوقف وصناديق الزكاة في تمويل مشروع مؤسسة لكل أسرة، كما يمكن التمويل من مصادر أخرى وذلك من خلال الاقتراحات الأتية:

ـ التمويل يتم من خلال دفع حصص المساهمين من صناديق أموال الوقف و الزكاة بالنسبة للأفراد الذين يستحقون الزكاة

ـ استغلال أموال الوقف وذلك بتحويل الأموال من الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج قيمة مضافة. وذلك من خلال انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ كما يمكن تدخل الدولة و ذلك من خلال المساهمة في تمويل المشروع بحيث يتم انطلاقا من الوفرة المالية الحالية و هذا يعني أن الأموال متوفرة،وبالتالي إمكانية الانطلاق الفعلي في المشروع حاليا. كما يمكن أن يتم التمويل عن طريق التخصيص من عائدات البترول الناتجة عن أكثر من ٧٣ دولار للبرميل الواحد بما أن السعر المرجعي لإعداد الميزانية لا يتجاوز هذا السعر و هو السعر الذي يمكن الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية.

يجب الاشارة الى أن يمكن أن تكون المساهمة الأسرية أو الفردية من دينار رمزي إلى الحصة مفتوحة على حسب المشروع وطاقة كل فرد.

كما يمكن الاستعانة بطرائق تمويل كلاسيكية أخرى حسب الامكانيات المتاحة[١٩].

ـ معالم السياسة الاقتصادية التي تقوم على جعل الوقف و الزكاة أداة للاستثمار والإنتاج ان الفقر في حياتنا المعاصرة هو البطالة،ليس فقط لأن البطالة تؤدي إلى الفقر، بل حتى في الحالات التي يتوافر على الفرد الموارد التي تخرجه من حالة الفقر المدقع يبقى للبطالة معنى من أهم معاني الفقر في حياة المجتمعات اليوم. والزكاة ومصارفها جميعاً تتصف بالفقر الدائم أو المؤقت (عدا العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم) وذلك كان ملائماً أن تتوجه الزكاة اليوم لتمثل سياسة اقتصادية للقضاء على البطالة واستهداف معايير ومؤشرات كلية لتحقيق هذا الغرض،وتوجيه الدراسات الفقهية لدعم ذلك التوجه وإضفاء ما يحتاج إليه من المشروعية. ان بناء النظام الاقتصادي اليوم يحتاج إلى تصميم السياسات الاقتصادية

---

(١٨) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ثلاثية: الاكتفاء الذاتي الأمن الغذائي ـ تقليص الواردات ـ تنمية الصادرات،شعيب شنوف،مرجع سبق ذكره، دسيمبر،٢٠١٣،ص١٤

(١٩) التمويل الريفي الأصغر أيّ دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي،حسين رحيم و زنكري ميلود،ب ت،مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ـ الجزائر.

التي تجعل من أركان هذا النظام وعناصره الأساسية أدوات فاعلة لبعث الحياة فيه وضمان البقاء له[٢٠].

تقوم هذه السياسة على جعل موارد الوقف والزكاة أداة لتوليد فرص العمل التي تؤدي إلى معالجة مشكلة البطالة، ومعالجة هذه المشكلة الاجتماعية التي تهدد السلام الاجتماعي واستقرار حياة مجتمعات المعاصرة، تستلهم روح فريضة الزكاة وأموال الوقف[٢١] وتنهض بأغراضها ومقاصدها التي تسعى إلى القضاء على الفقر بكل صوره وأشكاله، ويقوم ذلك على تكوين هيئة استثمارية تشرف على توجيه أموال صناديق الوقف والزكاة نحو إنشاء المشاريع التي تخلق الفرص الوظيفية في المجتمع، تلك التي يستفيد منها العاطلون عن العمل بمعايير وشروط وإجراءات تحقق الغرض الأساس وهو القضاء على الفقر، وربما كان ذلك على صفة أعمال مؤقتة يستفيد منها الفرد ريثما يجد الفرد فرصة عمل ثابتة في مكان آخر فتكون الزكاة وأموال الوقف أداة لمعالجة هذا الوضع المؤقت، كما يمكن تبني إجراءات ومعايير أخرى تمنع خروج الاستمارات الوقفية والزكوية عن مسارها المرسوم وغرضها المحدد وهو محاربة الفقر ومعالجة مشكلة البطالة.

خامسا: القياس والافصاح المحاسبي للمشروع:

١ـ مدخل لمحاسبة الزكاة: [٢٢] تشمل محاسبة الزكاة حصر وتحديد وتقويم الأموال الزكوية، حصر وتحديد وتقويم الالتزامات التي تخصم من أموال الزكاة، حساب مقدار النصاب والزكاة الواجبة، الافصاح عن كيفية توزيع الزكاة على مستحقيها، الإفصاح عن موارد الزكاة ومصارفها خلال الفترة من قوائم وتقارير الزكاة. كما يجب تحديد القدر أو السعر الذي يؤخذ من وعاء الزكاة، بحيث:

ـ ٢.٥٪ بالنسبة لزكاة النقد وما يعادلها، التجارة، المستغلات، كسب العمل، المال المستفاد، المعادن ،وهذا طبقا لمذهب جمهور الفقهاء وهو الراجح.

ـ ٥٪ بالنسبة لزكاة الزرع والثمار التي تروى بالآلات بحيث يؤخذ بتكلفة الري.

ـ ١٠٪ بالنسبة لزكاة الزرع والثمار التي تروى بالعيون والأمطار بحيث بدون تكلفة ري.

ـ ٢٠٪ بالنسبة لزكاة الركاز.

يحكم تحديد وقياس وعرض والإفصاح عن الزكاة مجموعة من المبادئ، ومن أهمها ما يلي: مبدأ السنوية وترتب على قاعدة السنوية، تقوم محاسبة الزكاة على قاعدة استقلال السنوات المالية، ومبدأ القدرة التكليفية بمعنى بلوغ النصاب، ويتم قياس الأصول الممتلكات عموما بالقيمة السوقية.

تحميل مقدار الزكاة على النحو التالي:

ـ حالة المؤسسات الفردية، يتحمل مالك المؤسسة كل مقدار الزكاة الواجبة.

ـ حالة شركات الأشخاص، يوزع مقدار الزكاة على الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال لمعرفة ما يتحمله كل شريك.

ـ حالة شركات الأموال، يقسم مقدار الزكاة على عدد الأسهم لتحديد نصيب كل سهم من الزكاة، ثم بعد ذلك

(٢٠) الزكاة كأداة تنمية ذاتية للفقراء والمساكين، ندوة حول استطلاع آفاق المستقبل، مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين ورقة عمل، أكتوبر ١٩٩٨، http://www.kantakji.com/media/5837/5415.htm

(٢١) دور الوقف في العملية التنموية وعلاقته بمؤسسات النفع العام، أحمد بن عبد العزيز الحداد، دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية بدبي، الامارات، ٢٠١٢

(٢٢) ملخص في محاسبة الزكاة، نبيل حسن، dir.net/Forum/uploads/jps/1317/ZakatAccounting.doc

يحسب نصيب كل مساهم من الزكاة بقدر ما يملك لمعرفة مقدار ما يتحمله.

٢ـ الاتجاهات الحديثة لمحاسبة الزكاة : يمكن القول أن محاسبة الزكاة هي فرع من فروع المحاسبة تتناول الأسس والمبادئ والإجراءات الشرعية والفنية التى يعتمد عليها في إعداد البيانات الخاصة بالأموال المزكاة بغرض تحديد مقدار الزكاة وتوزيعها على مصارفها المحدودة وتقديم المعلومات عن ذلك إلى الأطراف ذات العلاقة. مع ذلك يوجد اختلاف بين الفقهاء يؤدى إلى نتائج محاسبية مختلفة ويمكن الاشارة الى الأتي:[٢٣]

ـ الاتجاه الأول يتناول و يقتصر على الأموال الأربعة المنصوص عليها وهى النقد، الزرع،الثمار، الأنعام،و عروض التجارة،ويضيق من نطاق كل منها،مما ينتج عنه قلة حصيلة الزكاة،وهذا هو مذهب ابن حزم من الظاهرية.

ـ الاتجاه الثاني يستخدم القياس فيضيف إلى الأموال المنصوص عليها ما يتفق معها في العلة إلى جانب التوسع في بعض الشروط التى تؤدى إلى زيادة الحصيلة نوعا ما، ويمثل هذا الاتجاه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة،ومع مراعاة أنهم في بعض المسائل يأخذون بالاتجاه الموسع التالي، وهذا الاتجاه ينظر إلى الزكاة باعتبارها عبادة مالية.

ـ الاتجاه الثالث يخضع كل الأموال للزكاة متى توفرت فيها الشروط العامة للزكاة،وهذا الاتجاه ينظر إلى الزكاة باعتبارها عبادة مالية، ويغلب جانب المالية فيها باعتبارها حقا للأصناف الثمانية.ويمثل هذا الاتجاه عموما فقهاء المذهب الحنفي وإن كانوا في بعض المسائل يأخذون بالاتجاه الوسط.

وإذا كانت محاسبة الزكاة تدور حول كيفية تحديد وعاء الزكاة بغرض حساب مقدار زكاة كل مال،فإن هذا الخلاف يؤثر على كيفية الافصاح المحاسبي،وبما أن دور المحاسبة هنا دور حيادي بمعنى أن على المحاسب الالتزام في عمله بما يتم الأخذ به من هذه الاتجاهات الفقهية،فإن الأخذ بأى اتجاه منها يؤدي إلى نتائج محاسبة مختلفة.

(٢٣) محاسبة الزكاة،محمد عبد الحليم عمر،دورة تدريبية عن إدارة الزكاة،جامعة الأزهر مركز صالح عبد اللّه كامل للاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،القاهرة في الفترة من ٣٠ يونيو ـ٣ يوليو ٢٠٠١

الخاتمة

من أجل انجاح هذا المشروع فان يجب العمل على النشر الاجتماعي للخطة هذا الوعى ليس بالضرورة قضية اقتصادية وحسب،بل هو ضرورة اجتماعية وسياسية أيضا تستهدف إعادة صياغة مفاهيم الأفراد واتجاهاتهم،إلا أن مشكلة خلق الوعى التوظيفى فى هذه التبرعات يتطلب خطة وطنية تقوم على أسس تربوية وإعلامية تغرس مفاهيم التكافل الاجتماعي من خلال اقتصاد الحاجة الذي يقر الحاجة التي تغطيها الارادة الحضارية مثل الارادة التي فرضت الزكاة بحيث يصبح الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على مسلمتين اثنتين وهما لقمة العيش حق لكل فم و العمل واجب على كل ساعد.

دراسة و ترتيب الاحتياجات والمشاريع التي يمكن الإنفاق عليها من الأموال الوقفية،وترتيبها وفق أولويات معينة وضوابط محددة و ذلك حسب أولويات الاقتصاد الوطني.

دعم دور الوقف في المساهمة في مكافحة مختلف أشكال الفقر والحرمان بالمناطق الريفية وفك العزلة عنها،والمساهمة في التخفيف من وطأة البطالة المتفاقمة على مستوى المناطق الفقيرة والمساهمة في تأهيل أبناء الطبقات المحرومة وفي تعليمهم وتكوينهم،في اطار مؤسسات الاستثمار الاجتماعي التي يتم انشاؤها لهذا الغرض.

التأكيد على ضرورة ابراز أهمية دور الوقف في المساهمة في ترقية المرأة الريفية وإدماجها اجتماعيا واقتصاديا حتى تؤدي دورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

ينبغي العمل على نشر الوعي القانوني المختص بالنشاط الاستثماري وتوفير التشريعات المتصلة بهذا المشروع،والعمل على إعداد دورية بالتعديلات التي تطرأ على القوانين والقرارات واللوائح ذات الصلة بالنشاط الاستثماري،تقديم الاستشارة الكاملة للمستثمرين في جميع النواحي بما في ذلك متابعة الجانب المحاسبي للمؤسسات و كيفية دفع الضرائب.

دعم البحث العلمي والدراسات الأكاديمية لطلبة نظام الليسانس –ماستر- دكتوراه من خلال وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، وذلك بتعزيز الشراكة بين المؤسسات الجامعية و مديريات الشؤون الدينية و مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في دفع عجلة التنمية الوقفية في الجزائر وتسويق المنتج الوقفي و الزكوي.

ضرورة قيام المؤسسات الجامعية ومنظمات المجتمع المدني بدور فعال في توعية المجتمع بأهمية دور الوقف وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال النشر الاجتماعي للخطة بحيث ينبغي أن يدفع المكلفين بالزكاة الأموال المستحقة لصناديق الزكاة.

العمل على إعداد بنك للمعلومات ودليل بيانات إحصائية اقتصادية يمكن للمؤسسات المشروع الاستفادة منه لدراسة مشروعه الاستثماري، ودراسة أفضل السبل لتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة في مجال تشجيع الاستثمار وتحديد مشاركة القطاع الخاص.

المصادر و المراجع

١. إمكانيات الاستثمار في مجال الزراعة المائية في ليبيا، ناصر خليفة الكبير،دراسة حول ليبيا،٢٠٠٩ http://www.alefah.com/showthread.php

٢. تعبئة الموارد الطبيعية المتاحة و استغلال الوفرة المالية لتحقيق التنمية المستدامة، شعيب شنوف، ورقة عمل بعنوان،مقدمة في المؤتمر العلمي الثامن للبيئة في موضوع: الموارد الطبيعية و التنمية المستدامة بكلية العلوم،جامعة الزقازيق،مصر، يوم ٢٦ يونيو ٢٠١٣.

٣. التمويل الريفي الأصغر أيّ دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة و الفقر في الريف المغاربي؟،حسين رحيم و زنكري ميلود، مخبر الدراسات و البحوث في التنمية الريفية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - الجزائر،٢٠١١.

٤. دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، بشار عباس،مقال من شبكة الانترانت على الموقع الأتي : https://www.abhatoo.net.ma/ doc.IMG/doc/tec3

٥. دور الصناديق الوقفية في التنمية، حسين عبد المطلب الأسرج،وزارة التجارة والصناعة المصرية، ٢٠١٠.

٦. دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، عبد العزيز مخيمر،الناشر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة،،٢٠٠٠.

٧. دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي، توفيق بكار ،الندوة الإقليمية حول، تونس٢٨-٢٩ نوفمبر٢٠٠٧.

١. دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية،سعيد بانعيمون،لعدد ١٢٣٢، ٢٤ نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٠٥، الموضوع،محور الاقتصاد. 26sep..http://www 23471=net/newsweekarticle.php?sid

٢. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق ثلاثية: الاكتفاء الذاتي الأمن الغذائي تقليص الواردات تنمية الصادرات، شعيب شنوف،، جامعة البرج،الجزائر،ديسمبر ٢٠١٣.

٣. دور الوقف الاسلامي في تنمية القدرات التكنولوجية، عبد اللطيف الصريخ،،رسالة ماجستير،الامانة العامة للأوقاف،الكويت،٢٠٠٤.

٤. دور الوقف في العملية التنموية وعلاقته بمؤسسات النفع العام، أحمد بن عبد العزيز الحداد،دائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية بدبي،الامارات،٢٠١٢.

٥. دور الوقف في تمويل المشاريع الصغير، أسامة عبد المجيد العاني، ب ت، الجامعة الاسلامية،بغداد.

٦. لإصلاح الاقتصاد استشر الجماهير لا النخبة، خالد محمد شاهين، مقال من خلال الموقع الأتي: http://www.startimes.com

٧. محاسبة الزكاة، محمد عبد الحليم عمر،دورة تدريبية عن إدارة الزكاة،جامعة الأزهر مركز صالح عبد اللّه كامل للاقتصاد الإسلامي،البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،القاهرة، جويلية ٢٠٠١.

٨. الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة، شعيب شنوف، دراسات اقتصادية،جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي ٢٠١٣.

٩. نحو استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية، شفيق الأشقر،المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية،الجزائر،سبتمبر٢٠٠٦.

١. ندوة حول استطلاع آفاق المستقبل بعنوان الزكاة كأداة تنمية ذاتية للفقراء والمساكين،مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين أكتوبر ١٩٩٨،موجود على الموقع الأتي: http://www. htm.5415/5837/kantakji.com/media

٢. الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، منصور سليم هاني،المؤتمر الثاني للأوقاف،الصيغ التمويلة والروى المستقبلية،المملكة العربية السعودية،٢٠٠٦.

3. Alasrag Hussien,The role of the waqf institution in ,achieving economic security, May 2010,Paper No,MPRA 22447.

4. Buchanan Jamesthe,Creation of Public Choice Theory, Economic Insights, Vol.8, 1977 , Dallas, n°2.

5. James Surowiecki,The Wisdom of Crowds is a book, originally published, USA 2004

6. http://www.islamonline.net/Arabic/economics/2005/08/02article.shtml

7. http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Zakat/5415.htm Page 22 sur 22

جميع الحقوق محفوظة
لشركة بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Journal

An International Refereed Journal

Volume (1) Issue (1) Doha 1435 hejri 2014

Published by

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultations Company

mashurajornal.com